



## الشرق الأوسط الجديد ؟ سيناريو الهيمنة الإسرائيلية

تأليف : علاء عبد الوهاب

الناشر : سينا للنشر

تاريخ ومكان النشر : القاهرة ١٩٩٥

عرض : مجید هادى مسعود \*

لم تكن فكرة "السوق الشرقي أوسطية" في رأي المؤلف بالنسبة لمعظم الدول العربية ، سوى فكرة افتراضية ، لا تمثل إلا طموحاً إسرائيلياً يتجاوز كثيراً معطيات الواقع العربي . إلا أن هذه الفكرة الافتراضية - التي تعكس طموحاً إسرائيلياً يواكبه سعي دؤوب لفرضه - أصبحت مع توقيع الاتفاق الفلسطيني / الإسرائيلي في سبتمبر ١٩٩٣ فكرة تزاحم مفردات الواقع ، وتمحو أبجديات عربية ، وحقيقة واقعة .

ويحدد المؤلف المهدى من هذا الكتاب بقوله : إنه أقرب إلى الدراسة الاستطلاعية التي ترصد الشواهد التاريخية ، والواقع الراهن ، ولكنها تحاول - أيضاً - تجاوز مجرد العرض والرصد سعياً نحو التحليل ، والتفسير كلما أمكن ذلك .

وفي الفصل الأول من هذا الكتاب ، يقول المؤلف إنه في غياب مرجع تاريخي جامع يحدد بدقة أصل مصطلح "الشرق الأوسط" والسياق الزمني لتداوله ، يمكن ربط الأمر بأحداث تاريخية ثلاثة كبرى :

\* باحث اقتصادي - قطر

- \* ظهور "المسألة الشرقية" في القرن التاسع عشر .
- \* تطور الظاهرة الاستعمارية في أواخر القرن الـ ١٩ ، ومطلع القرن الـ ٢٠ .
- \* قيام دولة إسرائيل عام ١٩٤٨ .

ويؤكد الكاتب أن ما بدا على السطح - في ظاهره - مصطلحاً أو مفهوماً جغرافياً محايضاً، إنما كان - في الحقيقة - مصطلحاً مفعماً بأغطية وأبعاد أيديولوجية منذ عشرينات هذا القرن . ولكون العبرانيين كما يراهم البروتستانتيون، شعباً وملكاً منذ آلاف السنين ، فعودتهم المجسدة بـ إسرائيل للوجود في المنطقة - إنـ - برأـهم أمر طبـيعـي .

وفي الفصل الثاني ، يقول المؤلف إنه رغم قيام جامعة الدول العربية ، إلا أن التعامل مع المنطقة من جانب الغرب - أوروبا أمريكا - كان دائمـاً من منظور شرق أوسطي ، مع التسلیم بـ وجود كتلـه عـربـيـة . ويرى المؤلف أنه يمكن أن يوجد نظام شرق أوسطي بـ داخلـه نظام عـربـي ، لكنـ ما يـقـلـقـ من وجهـةـ نـظرـهـ هوـ ماـ يـبـدوـ حـتـىـ الآـنـ منـ دـخـولـ الدـوـلـ الـعـرـبـيـةـ فـرـادـىـ إـلـىـ هـذـاـ النـظـامـ ،ـ مـاـ يـجـعـلـ وـضـعـهـاـ أـضـعـفـ .ـ هـذـاـ فـضـلـاـ عـنـ غـيـابـ رـؤـيـةـ وـاضـحـةـ لـاسـمـ الـأـوـلـوـيـاتـ فـىـ شـائـنـ تـعـدـ الـانـتـمـاءـ لـأـكـثـرـ مـنـ نـظـامـ اـقـلـيمـيـ ،ـ فـضـلـاـ عـنـ النـظـامـ العـربـيـ الـقـومـيـ الـمـتـمـثـلـ بـ الـجـامـعـةـ الـعـرـبـيـةـ .ـ

ويضيف الكاتب أن حرب الخليج الثانية - بعد الاحتلال العراقي للكويت . أكدت بوادر النظام الشرقي أوسطي ، حيث كانت إسرائيل وتركيا طرفين في إدارة الأزمة ، الأولى بشكل غير مباشر والثانية بشكل مباشر . ولعل أخطر نتائج حرب الخليج الثانية ، هي الإعلان عن عجز النظام العربي وانكساره ووقفه على حافة الانهيار . أعقب ذلك سقوط الاتحاد السوفياتي المدوى ، وميلاد عصر القطب الواحد ، ثم جاءت صيغة مدريد للسلام عبر مسارات ثنائية منفصلة إسرائيلية / عربية ، بالتزامن مع المحادثات متعددة الأطراف تتوسعاً لمسيرة نصف قرن من التجاذب والتنافر بين النظام القومي العربي والنظام الشرقي أوسطي . ويستخلص المؤلف أن الهدف الأساسي

من قيام النظام الشرقي أوسطى ، هو تأمين المصالح الغربية - الأمريكية بوجه خاص - وتعظيم الاستفادة من مصادر الثروات العربية .

وتم تخصيص الفصل الثالث من هذا الكتاب لاستعراض مراحل تطور فكرة " السوق الشرقي أوسطى " والتى أكد الكاتب على أن أصولها ترجع الى ما قبل ولادة إسرائيل ذاتها ، وأنها ستؤدى الى وضع المنطقة على أبواب مرحلة جديدة تولد فيها سوق شرق أوسطية وفق معاير إسرائيلية ، تخدم استراتيجية المشروع الصهيوني التى لم تتبدل ، والتى تستهدف دائماً الهيمنة على ثروات الوطن العربى ومقدراته .

وفي الفصل الرابع من الكتاب تناول المؤلف جذور الدعوة الصهيونية لمشروعهم المستقبلى ، وأورد نصاً جاء فى نداء " شباتى زفى " الموجه الى اليهود عام ١٧٨٩ . وقام بتحليل هذا النص مستخلصاً أن نزعة الهيمنة الاقتصادية - ذات الصبغة الاستراتيجية - عند دعاة الصهيونية ومنظريها ترجع الى حوالى قرنين من الزمان .

وجاء الفصل الخامس من الكتاب بملحوظة أساسية مفادها أن كلاً من إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية حرصتا على التركيز على البعد الاقتصادي في أي تسوية ، لذا فقد تضمنت المبادرات السلمية التي طرحت من جانب أي منها لحل أي جانب من جوانب الصراع العربي الإسرائيلي ، وعلى أي مسار ، أو في الاتفاques - المنفردة والجزئية - التي يتم التوصل إليها بين إسرائيل ، وأى دولة عربية . وتلعب الولايات المتحدة الأمريكية دور الوسيط أو الشريك - نصوصاً تلزم الأطراف العربية بدرجة من درجات التعاون الاقتصادي أو التطبيع - الثنائي أو الإقليمي ، بشكل مباشر أو غير مباشر . وللإسناد على ذلك قام المؤلف باستعراض للنصوص التي تضمنتها المبادرات التي طرحتها واشنطن وتل أبيب ، أو بنود الاتفاques التي تم التوصل إليها من بدء الصراع حتى صدور هذا الكتاب عام ١٩٩٥ .

وأورد الفصل السادس ما يراه بعض المحللين من أن النظام الدولى الجديد

هو غطاء مفيد للنشاطات التي ترتبط بدرجة أو ثق مع المصالح القومية الأمريكية . ويمكن استغلال ذلك في تحديد السبل التي تصرف فيها دول الشرق الأوسط أموالها ، ويسمح لها بموجبها بالاتجار مع بقية دول العالم . ويمكن توظيف النظام الدولي الجديد لايجاد مركز تتمتع فيه الولايات المتحدة الأمريكية بامتيازات خاصة ، على حساب منافسيها الأوروبيين والأسيويين في المنطقة .

وتكون الخطوة التالية محاولة لوضع اليد على أبعاد التصور الأمريكي للمنطقة في إطار السوق الشرقي أوسطية - باعتبارها جزءاً من نظام إقليمي - وهو تصور يأتي ضمن استراتيجية الهيمنة الأمريكية أو فرض السلام الأمريكي على العالم الثالث - في إطار رؤية كونية أشمل - من خلال تعزيز ودعم نمط التنمية الذي تفضلة الولايات المتحدة الأمريكية في دول العالم الثالث ، وهو النمط الذي يؤكد على أهمية الاستثمارات الأجنبية ، والانتاج من أجل التصدير ... الخ والعمل على افشال أنماط التنمية الاقتصادية البديلة .

وتناول الباحث في الفصل السابع لكتاب أبعاد التمهيد لتكوين عقلية جديدة ، تقبل المعطيات التي تزعم أن المنطقة العربية على أبواب مرحلة جديدة يتربّ عليها ضرورة قيام تعاون إقليمي بين العرب وإسرائيل وأطراف إقليمية أخرى من خلال صيغة شرق أوسطية . ويتفق المؤلف مع الرؤية التي ترد بدايات هذا التوجه - فكريًا وسياسيًا ونفسياً - إلى التداعيات التي تلت نكسة حزيران (يونيو) ١٩٦٧ . حيث ظهرت نخب عربية تتواهم - ولو على استحياء في أول الأمر - مع هذا التحول التاريخي في الموقف العربية . ثم جاء طرح قمة "فاس" عام ١٩٨٢ لصيغة عربية بديلة للتسوية السلمية . وبعدها قبلت الأطراف العربية جميعاً بصيغة مدرید ، وواصلت التفاوض من خلال المسارات الثنائية . ويعرض المؤلف لنماذج من هذه الأطروحات الداعية لقبول التنازل عن المبادئ لصالح القبول

وبالتعامل بأشكال مختلفة مع إسرائيل.

وعلى محور تكوين العقلية الجديدة ، التي توأكب طرح مشروع السوق الشرقي أوسطية وخطوات التنفيذية ، تعددت المؤتمرات وحلقات النقاش في عدة عواصم بينها القاهرة ، عمان ، تل أبيب ، واشنطن ، روما ، لندن ، باريس ... الخ . ويسرد المؤلف ما دار في هذه اللقاءات وما صدر عنها من قرارات وتوصيات . ويقول لقد تجاوزت محاولات التأثير على النخب والرأي العام ذلك كله إلى الحرص على إبراز مشاركة يهودي في علاج الداعية الإسلامي البارز الشيخ محمد متولى الشعراوي ، والقيام بجراحة دقيقة أنقذت حياته - خلال ديسمبر ١٩٩٢ - وبالطبع فإن مشاعر الامتنان التي يجب أن يلقاها الطبيب اليهودي سوف تلقى بظلال ايجابية على الصورة الذهنية لليهود في اتجاهات الرأي العام العربي عموماً والمصري بوجه خاص ، ويصب ذلك كله في مجرى عمليات التطبيع الفكري والمعنوي والتي امتدت للأكسسوارات النسائية ولعب الأطفال وملابسهم وكل ما يؤدي إلى عقل ووجدان الإنسان العربي ومحاصرته أينما وجد .

وتتناول الفصل الثامن من الكتاب الخطوات التنفيذية للمشروع في تحويل المشروع إلى واقع على الأرض ، مع التركيز على رصد الإجراءات الفعلية والقرارات التي تنشئ واقعاً حياً . حيث قام المؤلف في هذا الفصل بعملية رصد واقعي للأحداث مع التعرض لملامح التطبيع المصري / الإسرائيلي ، بحيث يمكن حسب قول المؤلف الوصول - اتفاقاً أو اختلافاً - إلى تحديد المربع الذي يؤطر المشروع في الوقت الراهن باعتبار الخطوات التطبيقية تصب في المحصلة النهائية ، في المخطط الأشمل ، والساوى إلى فرض السوق الشرقي أوسطية .

ويستخلص المؤلف أن الخطوات التنفيذية - خلال عام ١٩٩٣ - باتجاه التطبيع شهدت زخماً كمياً وكيفياً ، على طريق التمهيد - بإجراءات عملية - تقود لمشروع السوق الشرق أوسطية ، وبایقان أسرع من مراحل سابقة ،

طرق الحديد وهو ساخن ، بعد توقيع اتفاق الفلسطينى / الاسرائيلى ، وتحسباً من جانب اسرائيل للوقوع فى دوامات السلام البارد التى أعقبت توقيع اتفاق السلام المصرى / الاسرائيلى .

ويؤكد المؤلف فى الفصل التاسع أن اسرائيل يعندها من السوق - أكثر من أى هدف آخر بعد المالى ، أى مساهمة رؤوس الأموال العربية فى تنميتها .. وأن يتحمل النفط العربى تكاليف مستقبل اسرائيل . أى بدقة أكثر أن تصبح اسرائيل أمريكا الشرق ، ويتحول العرب الى مجرد دويات موزعة على تخومها . ويقدر الاقتصاديون الاسرائيليون امكانية توجيه نحو ثلث تجارة اسرائيل الخارجية الى العالم فى ظل أوضاع السوق المشتركة للشرق الأوسط .

ويضيف الكاتب أننا اليوم بصدق "سايكس بيكيو" جديدة ، أساسها أن يدور المشرق العربى والخليج فى الفلك الاسرائيلى / الأمريكى ، مقابل أن يدور المغرب العربى فى الفلك الأوروبي ... وهذه النظرة تسقط تماماً الاعتراف بوجود أمة عربية . ووفقاً لذلك كله ، هناك عدة سيناريوهات لـ "الفلك" واعادة التركيب لدول المنطقة العربية تتلاءم مع متطلبات النظام الشرق أوسطى الجديد . ويتناول المؤلف بشئ من التفصيل هذه السيناريوهات ، وفقاً للتصور الاسرائيلى / الأمريكى والسائلين فى ركابهما من العرب .

ويحلل الفصل العاشر من الكتاب اتفاق الفلسطينى / الاسرائيلى وما تضمنته نصوصه وملاحقه من مشروعات مشتركة تجعل منه جسراً تعبره اسرائيل لبلدان عربية أخرى . ويبيّن المؤلف أضرار بعض هذه المشاريع مثل الاستفادة عن قناة السويس كممر للبترول العربى المتجه الى أوروبا بمد خطوط الأنابيب الى حيفا أو غيرها من الموانئ فى اسرائيل . وأضرار مشروع قناة البحرين منها ما هو ناجم عن خلط مياه البحرين ، وما يتربّ على زيادة منسوب البحر الميت ، وتعرض خزانات المياه الجوفية فى المنطقة

للخطر ، وما يصيب المشروعات الأردنية في منطقة البحر الميت من أضرار ، أو ما يتربّ على تغيير الوضع الجغرافي والتركيب السكاني للمنطقة من جراء تنفيذ قناة البحرين .

ويرى المؤلف في الفصل الحادى عشر أن المقاطعة العربية ليست فقط آخر الخطوط الدفاعية ، التي يلوذ بها العرب أمام الهجوم الاسرائيلي / الأمريكي باتجاه زرع فكرة السوق الشرق أوسطية من ناحية ، وفرض بديل اسرائيلية تخصم من العرب وتضييف للمشروع الصهيوني ، ولكنها قد تكون الورقة الأخيرة أمام المفاوضات العربية على مائدة المفاوضات لانتزاع بعض الحقوق العربية ، التي مازالت مفتوصبة تحت القبضة الاسرائيلية وتساءل الكاتب هل يفرط العرب في ورقتهم الباقيه وخط دفاعهم الأخير ؟

ويشير الباحث في الفصل الثاني عشر من الكتاب الى تشابك المصالح والحدود مع دولة الجوار تركيا لكل من العراق وسوريا ، وكيف أنها مررت بمراحل متعددة ، ركود فتجوس ثم انفصام وبعدها مراجعة للذات الى تمتين العلاقات مؤخراً ، التي لم تخل من توترات في بعض الأوقات ، واستخدام المياه كسلاح استراتيجي . ويقول المؤلف إن السعودية قد حاولت جاهدة جذب تركيا لسياسات الشرق الأوسط ، بهدف التوازن الاستراتيجي في المنطقة ، خاصة لموازنة التموجات العراقية والإيرانية .

وفي طرحه للبديل القومي في الفصل الثالث عشر من الكتاب ، يؤكّد المؤلف أنه يتم تحقيق هذا البديل عبر توفير الشروط التالية :

- \* حل التناقض بين القطبية وما فوق القطبية في إطار دستوري .
- \* التوجه نحو المشاركة المتساعدة في إدارة المجتمع .
- \* حل المنازعات العربية بالطرق السلمية .
- \* الالتزام بمشروع تنموي يجري تنفيذه خلال عقدين أو ثلاثة عقود .
- \* إنشاء قوة أمن عربية مشتركة .

\* العمل على ربط ترتيبات أمن النفط بأمن المنطقة ، وبتسوية دولية لجميع مشكلات المنطقة.

\* تطوير مؤسسات النظام العربي ، وابتكار مؤسسات وأساليب جديدة للعمل العربي المشترك .

ان هذا البديل العربي وشروط انجازه - كما يقول المؤلف - لا يطرح على سبيل الحلم الطوبائي ، أو ممارسة نوع من الترف الفكري ، ولكن على أساس أنه في ظل أي بديل آخر ، ستكون الهوية العربية في خطر .

واستعرض المؤلف في الفصل الرابع عشر من الكتاب مسيرة العمل العربي المشترك منذ تأسيس جامعة الدول العربية عام ١٩٤٥ . وطالب بايقاظ الوعي العربي وتنبيهه إلى خطورة الموقف الراهن على المستقبل العربي ، عند طرح فكرة السوق الشرق أوسطية ، ثم بحث وسائل تحريك المياه الراكدة في القنوات الاقتصادية العربية ، وتنظيف هذه القنوات ، ودفع مياه جديدة حتى تصبح هناك شبكة اقتصادية عربية مهيأة للتفاعل عبر آليات سوق عربية مشتركة . وتوقف المؤلف عند المحطات الرئيسية في مسيرة العمل العربي المشترك مستخلصاً العبر مما أصابها من عثرات وأخطاء من أجل تخطيها مستقبلاً .

وأكّد المؤلف في الفصل الأخير أنه حتى تعود لمفهوم الاندماج الاقتصادي العربي قوة الدفع المناسبة ، فلا بأس من التسلیم - بداية - بأن مسألة تحقيق الحد الأدنى من التكامل الاقتصادي المنشود الذي يمكن أن يضع الاقتصادات العربية المجزأة على سكة الوحدة ، ليست مسألة بسيطة . والقبول بالحد الأدنى يحتم بالتالي مد البصر إلى الأمام لتحصيل رؤية لها قدر من الشمول - على المستوى التخطيطي - بهدف الارتقاء - خطوة خطوة - بعملية التكامل والاندماج ، متوسعاً في شرح هذه الخطوات المتدرجة . وأن نبدأ في اختيار الخطوة الأولى ، ونحسن الاعداد لها لضمان نجاحها ، واقتراح الباحث على سبيل المثال الاعداد لعقد مؤتمر اقتصادي عربي يضم

كبار الخبراء والمتخصصين للاسهام علمياً وعملياً في تحديد أفضل الصيغ  
في هذا المضمار .

ويختتم المؤلف هذا الكتاب الهام بقوله : إن التسليم بوجود الأزمة ، وما  
تحمله جدلية الواقع العربي من مفارقـات ، لا يعني التسليم - ميكانيكيـاً -  
باستحالة تجاوز هذا الواقع المرير إلى آفاق وحدوية ... فالأخـفـاقـات  
القائمة حتى الآن لا تعنى بالضرورة أن تحقيق المشروع القومي العربي ،  
والحفاظ على النـظامـ العربي ، أمر غير ممـكـنـ أوـ واردـ ، فقد كانت أمـمـ أخرىـ ،  
ربما أـكـثـرـ منـ الأـمـةـ العـرـبـيـةـ ، فـىـ سـبـيلـ تـحـقـيقـ وـحدـتهاـ كـمـاـ هوـ الـحـالـ  
بـالـنـمـوذـجـ الـأـلـانـيـ ، وـالـأـمـةـ الـعـرـبـيـةـ تـمـلـكـ الـعـدـيدـ مـنـ الـعـوـافـلـ الـتـىـ تـقـودـهاـ إـلـىـ  
الـوـحـدـةـ . فـالـإـنـسـانـ هـوـ الـذـىـ يـسـتـطـيعـ - أـوـ لـاـ يـسـتـطـيعـ - تـشـكـيلـ الزـمـنـ الـأـتـىـ .